على هامش الصراحة

تدريب الذائقة العراقية

■ إحسان شمران الياسري

عندما تدرّبت الذائقة العراقية المعاصرة على ضخامة المنجز الفني العراقي للرواد، كان تجهيزها غنياً ورصيناً، حتى إن أحداً لم يُجازف بعبور السور المنيع لأهرامات البناء الفني.

وقد بدا إن التدريب الذي تدفّق في موجات إعجازية منذ اكتشفت وسائل الاتصال الحديثة (الراديو تحديداً)، لم يكن ليُتيح أدنى فرصة لمنتجي الفن الرخيص بالوصول إلى شبكة الاتصال الجديدة.. والأرجح إن أحداً لم يكن قد وجد بعد ليُنتج فناً رخيصاً.. وهذا هو موضوع هذه الأسطر التي تحكي عن ذائقة منيعة، وعن منتجي فن أقوياء..

ودون أن أمنح نفسي شرف الإشارة إلى أسماء في سجل الفن العراقي الذي امتد لقرن مضى، فإن أولئك الذين غنّوا في أقاصي الريف، وفي رمضاء البوادي، أو في المدن، أو أولئك الذين بدأوا بالأذكار الدينية والموشّحات والمواليد، وطوّروها إلى فن آخر في الغناء العاطفي والشجن البهي، هم الذين كانوا كواكبنا، فدرّبوا أسلافنا، ثم درّبونا على الاستمتاع بالشجن الراقي، وراكموا، عبر قرن أحاسيس متنوعة لطيف عريض من متذوّقي فنّهم.

وبالنسبة لجيلنا، الذي تداخل مع أجيال الثلاثينات والأربعينات وما بعدها، ظل يقاوم بشرف، وبآخر ما يملك، لمنع موجات التطاول على ذاكرتنا وذائقتنا الفنية..

وعندما تمدّد المُنْتَج الفني بدخول فناني الستينات والسبعينات وظهور ملحنين فاتنين، أخذت تلك المصانع الفنية الراقية (مطربين وملحنين) قصائد الشعراء الشعبيين الكبار وأطلقت موجة من الأغاني التي أضافت إلى أهرامات الفن العراقي طبقات من السحر الباهر..

ولم تنحصر ذائقتنا بالمنتج العراقي، بل استمعت إلى منتجي الفن في لبنان ومصر والخليج وبقية الأمصار، فزادنا الفنانون العرب غنى.

غاب المذياع وكنا نتحشد خلف الأهل نرى في أعينهم دهشة السمع لناظم الغزالي أو داخل حسن أو عشرات القمم الأخرى.. كنا لا نفهم أو قد نفهم من تطويح الفن برقاب تهتزّ طرباً وانتشاءً.. ثم انتقلت تلك العدوى، لشباب صاروا يلوكون الكلمات الضخمة من أفواه أضخم..

وليس هذا كالسياسة، لكي نطالب بالإصلاح، وبإقالة وزراء، بل هو شأن تتصارع فيه أرواحنا مع عدو تمكن من أدوات التوصيل وفنونها، وصار الهرج (المزمن) مصدر هذا التمكين ومداه.. وغابت في عاصفة التهريج مسامعنا وغاب المذياع ليُخلي الأرض لوسائل أخرى، وصرنا نبحث في سوق الخردة عن ذاك الوحش الخشبي لنصنعه ذاكرة تَنْهَتُ فيها الأصوات لحد الإيلام..

هل حقا تتداعى ذائقة الأجيال، فينمو في العشب الموحش ما يجذب ذوق النشء إليه؟

قد نرتكب في حياتنا عشرات الخطايا، لكن خطيئة السكوت عن ضياع ذائقة أولادنا بأدنى ما تسمعه الأذن البشرية من أزمات فنية، تستدعي منا العودة عن ذاك، وإيقاف التخريب الفني، ودعوتهم لسماع ما كنا نسمع، أو أن ندفعهم للإمساك بأفضل ما قد يمكن إنتاجه، في عصر الندرة والوحشة، عسى أن تنبت في الصخر زهور الذوق الراقي.

المـــدى وصـيـانـة المـشـــروع الإعـــلامـــي

يمكننا من خلال متابعة التجارب الديمقراطية في العالم أن نلمس اهتماما كبيرا بالجانب الإعلامي حيث تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في الرقابة ومساندة الدولة في عملية التنمية والتوعية بمختلف أنواعها والعمل على حماية الحقوق والحريات ومكافحة الفساد بكل أنواعه فضلا عن دور الإعلام في بناء الإنسان والمجتمع .

وعندما نتحدث عن دور الإعلام العراقي في التجربة الديمقراطية لابد لنا من أن نتوقف عند الدور المهم لجريدة المدى وهي تحتفل بعيد تأسيسها في تموز من سنة ٢٠٠٣ وذكرى صدور عددها الأول في الخامس من آب من نفس العام باعتبارها الجريدة والمؤسسة التي تواصل تألقها ومثابرتها في ترسيخ دعائم الإعلام الوطني النزيه والحر والذي يتفاعل مع الواقع ويدافع عن الحريات من دون أي تردد أو خوف من مواجهة الانتهاكات التي قد تعرقل المسيرة الديمقراطية وتكبل حرية الكلمة

ميعاد الطائي

ومنذ سقوط النظام الشمولي في العراق وبعد توسع أفق الحرية في العراق انطلقت هذه الجريدة لتنفتح على فضاء الحرية ولتأخذ دورها الوطني في مساندة جميع الممارسات الديمقراطية وتقديم الدعم للمثقفين والكتاب والمنظمات الثقافية إضافة إلى التطور الكبير الذي شهدته هذه الجريدة في التجديد والتقدم نحو الأمام عبر تغييرات إيجابية في عملها الفني والإداري مستفيدة من الخبرات المتراكمة عبر سنوات العمل المتواصل .

ولقد كانت جريدة المدى وملاحقها المتنوعة إحدى وسائل الإعلام العراقية المهمة والمتميزة التي ساهمت في نجاح التجربة الديمقراطية التي كانت بحاجة لتوفر عناصر هذا النجاح وهي كثيرة أهمها: المساندة الإعلامية من وسائل إعلام تحمل على عاتقها الوقوف أمام المد الإعلامي المعادي لهذه التجربة حيث يلعب الرأي الحر والإعلام الصادق دوراً مهماً في بناء الفرد والمجتمع خاصة عندما يقوم بالدور المرسوم له كأقوى أدوات الاتصال الحديثة التي تساعد المواطن على تثقيف نفسه والوقوف أمام أحداث العصر والتواصل مع العالم والتفاعل مع الحدث من خلال الأفكار والرؤى والتحليلات التي يتبناها الإعلام الحر ويقوم بإيصالها إلى القراء .

لذا أصبحت مهمة بناء إعلام وطني حر ومستقل من اشتراطات التحول الديمقراطي وبناء دولة القانون والمؤسسات، ومن الضرورة بمكان أن تسعى الحكومة العراقية والبرلمان إلى الاهتمام بهذا الجانب المهم ..

ولقد عانى العراق عبر العقود الماضية من سيطرة الأنظمة وتضييق الحريات ومنع الرأي الحر وعدم الاستماع للرأي الآخر، ولكن بعد التغيير الذي طرأ على المشهد العراقي وجد الإعلام نفسه أمام منعطف مهم وتاريخي حيث حصل على فضاء كبير من الحرية في التعبير عن الرأي والنشر وإصدار الصحف وإطلاق الفضائيات واستخدام جميع وسائل الإعلام بحرية كبيرة .وهكذا شهدنا جميعاً الدور الفعال لصحف عديدة كانت المدى في مقدمتها في هذه الفترة التي تعد تحدياً كبيراً للإعلام العراقي الذي وجد نفسه أمام مدّ إعلامي معاد يشكل خطراً على التجربة العراقية من خلال إشاعته الفتنة التي حاول زرعها بين أبناء الوطن الواحد ويحاول دائما إيصال صورة مظلمة ومأساوية إلى متابعيه عن حال العراق وشعبه، وإن هذا الإعلام المعادي ما هو إلا امتداد طبيعي ووريث لوسائل الإعلام التي كانت إبان وجود النظام السابق الذي كان يقف في طريق حرية الشعب العراقي ويحاول الحيلولة دون تحقيق أحلامه في العيش بسلام .

ولكن إعلامنا الحر الجديد وقف نداً لهذا المدّ المعادي وكانت العديد من الصحف قد وقفت أمام التحديات الكبيرة حيث واكبت التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق الجديد، وكان مطلوباً منها أن تكون إلى جانب الشعب العراقي وهو يواجه هذا الخطر، وبالفعل استطاعت الصحف الوطنية وإعلامها الناجح أن تساعد على الوقوف بوجه التحديات من خلال أفكارها ومن خلال إرساء مفاهيم الوحدة والتسامح والتصالح وإفشال مخططات الغزو الإعلامي الذي كان يتعرض له العراق، فكان لهذه الأجهزة دور مهم في تحقيق المصالحة واستتباب الأمن من خلال المشاركة في بناء شخصية المواطن وتحصينه ضد الأفكار المعادية، وبث روح المواطنة عند المواطن العراقي من خلال نشر المفاهيم الوطنية وجعلها في مقدمة اهتمامات المواطن والدولة على حد سواء، ولقد شهدت الساحة الإعلامية العراقية تواجد الكثير من الصحفيين العراقيين المبدعين والإعلاميين أصحاب الأفكار الحرة الذين كان لهم الدور المهم في إرساء المفاهيم الجديدة على الساحة العراقية وشاركوا في إيصالها إلى القارئ عبر مقالاتهم وتقاريرهم وتحليلاتهم التي ساعدت المواطن العراقي على فهم واستيعاب الأحداث التي مرت عليه عبر السنوات الحرجة في عمر التجربة العراقية والتي لعب فيها الإعلام بكل وسائله دوراً فعالاً وساعد الشعب العراقي على الخروج من النفق المظلم الذي أراد البعض أن يحشره فيه.

ونستطيع في النهاية أن نقول: إن الإعلام الحر في العراق كان ثمرة التجربة الديمقراطية في هذا البلد والتي لم تكن لتنجح لولا توفر كل مقومات النجاح وأهمها: وجود إعلام مهني وحر يدعم هذه التجربة ويساعدها على التواصل مع أبناء الشعب العراقي .نتمنى لإعلامنا الوطني المزيد من النجاح ونتمنى لجريدة المدى أن تواصل نجاحاتها وتألقها في صيانة المشروع الإعلامي الحر في التجربة العراقية ونتمنى لها عمراً مديداً لخدمة العراق .

الـثـــورات الـعـربـيـة الأصـــولـيـــات والأســـئـلـة المـفـتـوحـة

ليس غريبا أن تثار الكثير من الأسئلة حول طبائع القوى الاجتماعية والسياسية التي تتصدى لما يسمى بـ(ربيع الثورات العربية) وخصوصية ماتحمله من هواجس قد تتعلق بوعي تعقيدات هذه الثورات أولا، ومنظورها الثقافي والقانوني والشرعي لمفاهيم الدولة والمجتمع والحريات والحقوق، خاصة حقوق مكونات المجتمع الاثنية والدينية والطائفية ثانيا، فضلا عن منظورها للعلاقة الإشكالية مع الآخر الاستعماري والاستشراقي والدولي بالتوصيف السياسي ثالثا، فهل ستظل هذه(المنظورات)حمالة وجوه كما يقول الفقه التأويلي، أم أنها تعبير عن إنتاج بواعث للاغتراب المفاهيمي إزاء الثورات التقليدية، والقوى والنخب التي اعتادت أن تصنع المظاهر العائمة للثورات والانقلابات، وان تمثل فيها قوة التاريخ الذي يمشي على قدمين؟

علي حسن الفواز

هذه الأسئلة تضع العقل الثقافي أمام مقاربة معقدة لتوصيف هذه الثورات، والتعريف بمضامينها ورسائلها، وطبيعة الجمهور الذي يمكن أن يتعاطى مع شفراتها وتوجهاتها، ويستجيب لإرادتها ومحمولاتها، إذ كشفت هذه الثورات عن أزمة حقيقية في الوصف العام، وفي تقبّل جميع الآخرين المختلفين، وقدرتها على التعاطي مع احتياجات هذا(الجميع)على وفق نظرة حقوقية تشرعن لفكرة الدولة العادلة، وتؤنسن قيمها وهويتها، وتضع هذه الدولة في سياق تاريخي تتفاعل فيه قيم الحداثة مع التاريخ، ومع الجماعات، وبالشكل الذي يجعل الدولة بمثابة القوة الأخلاقية التي تعيد إنتاج التاريخ بعيدا عن أزمة وعقد المركزيات القديمة، وأنماط جماعاتها التقليدية، ونظرتها الغائمة للحكم والدولة والمواطنة والحريات العامة والخاصة، بما فيها حريات الرأي والتعبير والتظاهر واعتناق الفكر والتعبير عن الخصوصيات والطقوس، فضلا عن حريات المرأة والطفولة والحقوق الاجتماعية والأحوال المدنية وغيرها، بعيدا عن الأوهام الكبرى التي شيعت لها أنماط الثقافات التقليدية، خاصة مايتعلق برؤيتها الضيقة لظاهر التجديد، والتي كثيرا ما تكون مصدرا لإثارة الخوف والاستلاب إزاء توحش العولمة والعلاقة المرعبة وغير المتوازنة مع الآخر، والإيهام بموت الخصوصيات وقتل الثقافات الفرعية وإذابة الهويات، فضلا عن تعميتها في توصيف بعض القوى المحافظة والأصولية، تلك التي وضعت نفسها كقوى إنقاذ، أو قوى افتراضية لها مسؤولية استعدادية لإنتاج منظور مغلق لمفهوم(الحاكمية) وبما يجعل صناعة الدولة جزءا من استيهامات خطابها الأزموي، وعنوانا مضخما للتعبير عن قوتها المسكوت عنها.

الثورة المصرية..النموذج والأسئلة

ماحدث بالأمس في تظاهرات ميدان التحرير في مصر يعكس في وجه من وجوهه أزمة مستقبل هذه الثورات، وطبيعة ماتواجهه من تحديات، إذ حاول البعض من مريدي القوى السلفية فرض مواقف استباقية في التظاهرات من خلال تعميم مواقف معينة وشعارات بعينها، باتجاه العمل على تحديد توجهات مسار التحولات السياسية والاجتماعية في مصر، وتهديدها للقوى الأخرى، بما فيها حركات اليسار الثوري، وتجمعات الشباب، و(ثوار الفيسبوك) كما تقول بعض أدبيات ثورة ٢٥ يناير، بوصفها قوى علمانية مناهضة لجوهر الخطاب الإسلامي، وكأن هذا الإعلان هو التعبير الرمزي لإعادة إنتاج قوى مركزية جديدة، تملك أدوات الرعب والتهميش، ولها القابلية على إجهاض روح الثورة الشعبية، والاستعداد لصناعة أعداء جدد، وبالتالي إعادة العجلة إلى العربة القديمة، عربة البطل والحشد، والتمثل إلى عصابية صناعة الأوهام الكبرى من جديد.

ثنائية الصراع بين القوى الأصولية والقوى الجديدة تتجوهر أساسا في صراع ثقافي يعبر عن أزمة المواقف والانتماءات، إذ ترى هذه القوى الأصولية، رغم وعي الكثير من جماعاتها بطبيعة التحولات التاريخية في مصر ما بعد الثورة، إن العودة إلى المحافظة وشرعنة الإسلام السياسي، هو الحماية الحقيقية و الهوية الشرعية للجماعات، وإبراز روح رسالتها المغيبة، تماهياً مع هوية المجتمع الذي يشكل المسلمون أغلبه، وهو ما يمثل- من وجهة نظرها- طبيعة الرسالة الإصلاحية التي ينبغي أن تتصدى لمسؤولياتها القوى الشرعية في المجتمع، وهو عكس ما تراه القوى الجديدة ذات المرجعيات المتعددة من أتباع العلمانية والليبرالية والماركسيين، وقوى المجتمع المدني والتجمعات الشبابية، والتي ترى أن الثورة هي مسؤولية الجميع، وان مشروعها هو التغيير وبناء الدولة المدنية التي يحكمها القانون، والتي تتعزز فيها الحريات والحقوق والقيم المجتمعية الحرة، وتنظيم العلاقات بين الناس بصفتهم مواطنين وليس أتباعا، مثلما هو العمل بنوع من المسؤولية والتكافل على تجاوز التصورات الضيقة والمحدودة للتدين والقومية والطائفة، إذ يجب أن يعزز الدين بروحه التسامحية النظرة الإنسانية الشاملة إلى الآخرين، مقابل الدعوة المتواصلة إلى الإخاء والمحبة والسلام..

هذه المعطيات وتعقيداتها تضع الثورة في مسار خطير، وتهدد هويتها، وبالتالي فإنها ستكون مصدرا لتفجير صراعات عميقة بين مكونات المجتمع الذي ظل محكوما بنوع من المركزية العسكرية لأكثر من نصف قرن، إذ تعبّر هذه الصراعات عن غياب القوة العاقلة في الثورة، وغياب الأفق الذي تستشرفه، وتفتح بابا لبروز صراعات ثاوية بين (الهويات المقتولة) كما يصفها أمين معلوف، والمحكومة تاريخيا من المركز العصابي القديم المسؤول عن إنتاج أنظمة الدكتاتوريات الوطنية.

شرعنة صناعة الدولة الجديدة هي أكثر التحديات إثارة، ليس لان هذه الدولة المدنية هي نقيض للدولة الشرعية كما يصفها الفقه التقليدي، بقدر ما أن هذه الدولة تمثل الإرهاص الحقيقي للتحول التاريخي، وان شعارات الحرية والديمقراطية والتعددية والحقوقية في سياق معطياتها هي الصورة المثالية التي تؤشر رؤية مفهومية مفارقة لنمطية الدولة التقليدية، التي قد يكون التوصيف الشرعي جزءا منها. مثلما تعبّر هذه الدولة عن شرعنة حيوية لإعادة سيرورة الطبقة الوسطى، والبحث عن أفق جديد للسوق الحر الذي يعزز مفاهيم التحرر المجتمعي..ولعل السؤال الأكثر إثارة إزاء هذا المعطى يكمن أساسا حول إمكانية قبول الجماعات الجديدة الأصولية والسلفية بمفاهيم الحداثة، ورؤية هذه الجماعات لمعطيات هذه الحداثة في نظرتها للإنسان وحريته، ونظرتها للاقتصاد الحر والعولمة والهوية والعلاقة مع الآخر. لان إيجاد البيئة الحاضنة يمثل الترسيمة الأساسية لتنظيم الفاعلية المؤسسية للدولة الجامعة، مثلما إن تحديث العلاقات بين الجماعات على المستويات الاقتصادية والإدارية والسياسية، يمثل جوهر الضمانة الحقوقية لهذه الجماعات في بنية الدولة، والذي يقترن أساسا بوجود خطط واضحة للتنميات البشرية والعلمية والتعليمية التي تكفل هذه التنميات، وإذا لم تضع هذه الجماعات ونخبها السياسية والثقافية هذه العناوين في سياق عملها، فإن إعادة إنتاج الرمزيات السلطوية سيكون من الأمور الواردة مع وجود الاستعدادات التاريخية والعصابية والنفسية لذلك، خاصة مع تلكؤ مسار الثورات الشعبية في تحقيق النتائج المفترضة والمرجوة منها في السلم الأهلي والضمانات السياسية والحقوقية والاجتماعية لجماهيرها الواسعة.

الثورة التونسية وتحديات الدولة المدنية

إن تصاعد مظاهر الاضطراب الذي بات شائعا مع تعدد مصادر الاتصال، انعكست على بروز الكثير من سمات الغلو والتطرف والتكفير في الثقافات الشعبية، وعلى تضخيم مظاهر التدين الشعبي، خاصة مع تمترس قوى التدين الإسلامي خلف يافطات عريضة، ومواقف غاضبة تندد بتاريخ الدولة المدنية، وبروز أدوارها في الشارع العربي المهيج، والمصاب بفوبيا الأيديولوجيات، وفوبيا الاحتلالات، ورعب الحروب الأهلية والصراعات الطائفية، والذي اتسعت بعض حلقاتها مع شيوع البرامج الخاصة في وسائل الإعلام العربية وخاصة القنوات الفضائية التي بات البعض منها يتبنى للأسف(سياسات تدينية)وتوجهات لتعميم هذه السياسات وأنماطها المتطرفة، من خلال فرض فقه الجماعات المتشددة، فضلا عن ازدياد أصحاب الفتاوى التي تعنى بالشؤون الاجتماعية والجنسية والجهادية كما يسميها أصحابها، والتي كثيرا ما تتحول إلى مظاهر لبيئة مشحونة بالكراهية والضغينة والصراع. وما حدث في تونس خلال الأيام الماضية عبر تصاعد حراك الجماعات السلفية ضد أي توجه مدني للدولة الجديدة، يعكس هو الآخر أفقاً لصعود مظاهر الازمة المحتملة التي تواجهها الثورة التونسية، والتي ستكون اختباراً لمدى استجابتها لمواجهة مثل هذه التحديات، بما فيها التحديات العنفية، وكذلك تحديها الأزمة الحقوقية التي يمكن أن تمثل أزمة حقيقية في توصيف الدولة المدنية التونسية، والتي تواجه تحديا من قبل القوى الأصولية السلفية، خاصة وان هذه القوى السلفية الممثلة بالعديد من جماعاتها باتت حاضرة في الشارع، وفي السياق السياسي والاجتماعي، ولعل الهجوم الأخير على دار العرض السينمائي الذي قدمت فيه المخرجة التونسية نادية الفاني فيلمها الجديد، يؤشر مدى خطورة هذه الأزمة وتجنيسها كأزمة فهم، وأزمة تفاهم حول هوية الدولة والحريات وطرائق التعبير، والحقوق المواطنية في الحيازة القانونية لهذه الطرائق، إذ تكشف مظاهر تصاعد وتيرتها عن أفق مسدود لسيرورة الحفاظ على الحقوق المدنية المكتسبة، وبروز مظاهر اكثر عنفا لتهديد مستقبل البنية الاقتصادية لتونس/البلد السياحي، وكذلك في التعاطي الإشكالي مع مواقف وتوجهات اقترنت بطبيعة المنوذج الاجتماعي التونسي، وطبيعة أفق الحريات المدنية التي اعتادتها النخب الثقافية وهي تواجه أزمات حقوقية وثقافية واجتماعية في الحياة المجتمعية التونسية، والتي تتطلب ضرورة الدولة المدنية بوصفها النظام الحمائي من اية مظاهر للعنف والتعصب والأدلجة العصابية..

الصراع السياسي..
غياب لوحدة الإرادة الوطنية

محمد صادق جراد

لم تعرف القوى السياسية والأحزاب العراقية طعم ممارسة السياسية قبل ٢٠٠٣ لعقود من الزمن حيث كانت حكرا على حزب واحد ومجموعة صغيرة من الناس نجح رأس النظام في تقليص عددهم شيئا فشيئا حتى انفرد وحده في السلطة وتمكن من إبعاد الجميع في ظل نظام شمولي متسلط مطلق الصلاحيات عمل على تهميش بقية الأحزاب والقوى السياسية لتنخرط جميعا في جانب المعارضة السياسية داخل وخارج البلاد .

وبعد سقوط النظام في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ تمت دعوة جميع الأحزاب والشخصيات العراقية في الداخل والخارج لإشراكهم في العملية السياسية الجديدة كتجربة ديمقراطية كان من المتوقع لها أن تكون نموذجا للمنطقة .ومن الجدير بالذكر إن الدعوة للمشاركة في العمل السياسي لم تكن وفق الضوابط الوطنية والمهنية إنما جاءت حسب التنوع الاثني والطائفي في البلد، فلقد جرب العراقيون نظام المحاصصة الطائفية الذي يعتمد على زج المكونات الاجتماعية في العمل السياسي بما يتناسب مع حجم ذلك المكون والنسبة التي يشكلها حيث منح بريمر الحاكم المدني حينها عندما تم تشكيل مجلس الحكم حصة لكل مكون ومنذ ذلك التاريخ تم التأسيس لنظام حكم يعتمد الطائفية والقومية والمذهبية في توزيع المناصب ويعتمد عليها في تقسيم السلطة. ومن يومها انفتحت الأبواب مشرعة أمام الأحزاب والطوائف والأديان والقوميات والقبائل والشخصيات من جميع الانتماءات للعمل السياسي في وضع لا يمكن وصفه سوى بالفوضوي يسعى جميع المشتركين فيه إلى الحصول على المكاسب الفئوية الضيقة دون التفكير بالمصلحة الوطنية .

العراق لم يتمكن من التخلص من هذه الحالة السلبية بالرغم من مرور أكثر من ثماني سنوات تخللتها دورتان انتخابيتان أنتجت نفس النتائج السابقة من ناحية التقسيم الطائفي والقومي في ظل نظام انتخابي ساعد على ذلك وكل ذلك ساهم في تحويل العمل السياسي في العراق من منافسة مشروعة لتقديم الخدمات للشعب عبر برامج وطنية مخلصة الغرض منها النهوض بواقع البلاد الاقتصادي والاجتماعي إلى منافسة على توزيع المناصب ومحاولة الحصول على مكاسب أكثر لصالح المكون والطائفة والحزب ومحاولة تسقيط الآخر دون الالتفات للتحديات التي يمر بها العراق اليوم ومنها ما يعانيه المواطن من خطر الإرهاب وتنوع أساليبه في قتل الناس إضافة إلى نقص الخدمات في العديد من القطاعات الاقتصادية كالكهرباء والماء والصحة فضلا عن التحديات الخارجية المتمثلة بالانسحاب الأمريكي الذي يقترب من زمن الحسم والعلاقات المتوترة مع دول الجوار التي تتجاوز على حقوق العراق البرية والمائية والنفطية .

هذه التجاذبات شاركت في غياب موقف موحد من التجاوزات الكويتية على العراق عبر بناء ميناء مبارك الكبير الذي يخنق رئة العراق البحرية الوحيدة ،ونفس الشيء يحدث مع القصف الإيراني للقرى الحدودية العراقية وكذلك مع تجاوزات تركيا وسوريا على حصة العراق المائية بما يشكل خطورة على الأمن الغذائي للمواطن العراقي .

كل هذه التحديات لن تجد الحلول في ظل غياب وحدة الإرادة في حكومة الشراكة الوطنية كما يسمونها والتي يتهم كل طرف فيها الأطراف الأخرى بمحاولة السيطرة على مركز القرار والتفرد بالسلطة وهذا ما يتضح كل يوم أكثر وأكثر من خلال الاختلاف على فقرات كثيرة والبحث عن تنفيذ مبادرات تسير باتجاه تقاسم السلطة ،ومنها طبعا المجلس الوطني للسياسات العليا الذي جاء بالأصل لترضية بعض الأطراف السياسية من اجل الدخول في العملية السياسية والذي يعكس أزمة الثقة بين القوى السياسية ،حيث يحاول مؤيدي هذا المجلس الوصول إلى رأس الهرم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتمهيد لتكوين سلطة تنفيذية جديدة بينما يرى الطرف الآخر إن هذا المجلس يجب أن يكون استشاريا بما لا يتناقض مع ما جاء في الدستور العراقي ٢٠٠٥ .

من خلال هذه التجاذبات السياسية نجد أن السياسيين في العراق قد سخّروا جميع خبراتهم وإمكانياتهم في الصراع على السلطة وساهموا في جريمة ضياع الزمن الكثير من عمر المواطن العراقي إضافة إلى ضياع الجهد والمال بينما ينتظر الشعب بفارغ الصبر الحلول لأزماته المزمنة والموروثة والتي عبر عنها عبر التظاهرات التي عمت مدن العراق والتي تم تسخيرها هي أيضا باتجاه تسقيط الآخر ومحاولة استغلالها في خضم الصراع السياسي في العراق الذي مازال مستمرا وللدورة الثانية وبنجاح ساحق .